محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

المحاضرة الرابعة عشر

دورة الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة بدورة حياة كاملة من خلال ثلاث مراحل وهى مرحلة الاعداد والاعتماد والتنفيذ

١- مرحلة الاعداد

تتولى الحكومة من خلال اجهزتها المختلفة تقدير النفقات العامة والايرادات العامة ، فكل وزارة تقدم الى وزير المالية تقدير للموازنة الخاصة بها ويتم مناقشة هذه الموازنات ، ويختلف سلطة وزير المالية من دولة الى اخرى ففى انجلترا مثلاً يستطيع ان يعترض او يرفض او يعدل وزي المالية فى موازنة كل وزارة ، اما فى مصر فليس من سلطات وزير المالية رفض او تعديل تقديرات الوزارات عن الموازنة العامة

وفى مصر نجد ان الاجهزة الحكومية تعد التقديرات بناء على النتائج الفعلية لانجازاتها فى الماضى مع وضع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية فى الاعتبار .

٢- مرحلة الاعتماد

يتم اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية باعتبارها النائب عن الشعب ، وهنا نجد انه مع تشعب الموازنة العامة وتعدد بنودها فانه من الصعب على اعضاء السلطة التشريعية الغير متخصصين ان يتعرفوا على اهدافها ونتائجها وانعكاساتها .

ويقرر الدستور فى المادة ١١٥ انه يجب عرض الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين من بدأ السنة المالية ، ولا تعتبر الموازنة العامة سارية إلا بعد موافقة مجلس الشعب عليها .

٣- مرحلة التنفيذ

يقصد بتنفيذ الموازنة العامة هى قيام الحكومة بتحصيل الايرادات العامة وتوجيهها لاى النفقات العامة فى اطار الدستور واحترام القانون ، ونجد ن تنفيذ الموازنة العامة

محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

يتطلب وجود رقابة مالية مستمرة على السلطات التنفيذية ، وهذه الرقابة تتزامن مع تنفيذ الموازنة العامة اى انهاليست مرحلة مستقلة بل يجب ان تتم الرقابة فى اعداد واعتماد وتنفيذ الموازنة العامة

وتتنوع اجهزة الرقابة المالية على الموازنة العامة فنجد ان هناك :-

رقابة ادارية وهى رقابة على عملية الانفاق من الجهة الادارية نفسها وهى رقابة سابقة لعملية الانفاق ورقابة اخرى لاحقة لعملية الانفاق ، تضمن ان تكون النفقات العامة متوافقة مع القواعد والقوانين واللوائح ، ويجب ان تكون هذه الرقابة خارجية اى من جهات غير الجهات المنفذة حتى تكون رقابة فعالة بالفعل .

الرقابة التشريعية ويمارسها مجلس الشعب من خلال متابعة تنفيذ الموازنة العامة والحق المتاح لاعضاءه من تقديم استجوابات ومناقشات للوزراء ، كما ان المادة ١١٦ تنص على حق مجلس الشعب فى اقرار الحساب الختامى للموازنة العامة .

الرقابة المستقلة وهى اجهزة تابعة للدولة لكنها لا تخضع لسلطات السلطة التنفيذية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر مثلاً يعتبر من وسائل الرقابة المستقلة .

تقسيمات الموازنة العامة

١- التقسيم الادارى للموازنة العامة

وفيها يتم توزيع الايرادات العامة على جهات الانفاق حسب التبعية الادارية ، فنجد ان وزارة التعليم مثلاً قد تكون مسئولة عن الانفاق على مستشفيات الصحة المدرسية على الرغم ان تلك الوظيفة من مهام وزارة الصحة ، كما ان وزارة الصحة قد تقوم بالانفاق على المعاد الصحية رغم ان وظيفتها تحتم عليها الانفاق على العلاج والصحة .

ورغم ما يتمتع به هذا التقسيم من ميزة البساطة وسهولة فهم الموازنة العامة إلا انه يعيبه انه لا يساعد على دراسة ومعرفة الانفاق على الوظائف المختلفة نتيجة التداخل الادارى بين الوحدات ، كما انه لا يعبر عن الاهداف الاقتصادية

محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

٢- التقسيم الوظيفى للموازنة العامة

وفقاً لهذا التقسيم يتم تقسيم النفقات العامة بناء على مجموعات تضم كل مجموعة ووظيفة من وظائف الدولة وهذه الوظائف تنقسم الى اربع مجموعات رئيسية وهى :-

خدمات سيادية مثل الانفاق على الامن وعلى الدفاع وعلى العدالة و خدمات عامة مثل الانفق على الكهرباء والمياه والصحة واقامة السدود والكبارى وخدمات اجتماعية اساسية مثل الانفاق على التعليم والصحة والاسكان وخدمات اقتصادية وهى خدمات تقوم بها الدولة وتتعلق بالقطاع الاعمال العام من مشروعات

٣- التقسيم الاقتصادى للموازنة العامة

وهنا يتم تقسيم الموازنة على اساس اقتصادى يوضح الاثار الاقتصادية للموازنة على الاقتصاد القومى

أ- التقسيم الى تدفقات ثنائية واخرى من جانب واحد

- هناك تدفقات ثنائية اى العمليات التى تضم تدفق السلع والخدمات مقابل دفع قيمة نقدية و تدفقات من جانب واحد مثل دفع الافراد للاموال فى صورة ضرائب ومثل دفع الدولة الاعانات الى الافراد بدون مقابل

ب- التقسيم الى عمليات جارية وعمليات رأسمالية

- العمليات الجارية هى التى تتكرر فى الموازنة العامة باستمرار من سنة الى اخرى مثل الانفق على السلع والخدمات والاعانات وتشمل الايرادات الدورية مثل الضرائب والتأمينات وفائض قطاع الاعمال العام
- العمليات الرأسمالية وتضمك العمليات التى تتصل بتكوين رأس المال العينى مثل بناء المصانع
- العمليات الرأسمالية تؤدى الى زيادة الدخل العام بشكل مباشر والعمليات الجارية تؤدى الى زيادة الدخل العام بشكل غير مباشر مباشر

محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

الموازنة العامة والاقتصاد القومى

اصبحت الموازنة العامة اداه رئيسية فى تحقيق التفاعل بين الاقتصاد القومى والاقتصاد الخاص ووسيلة حيوية لدعم النمو الاقتصادى والاجتماعى والمالى ، وتحقق الموازنة العامة ذلك من خلال السياسة المالية للدولة

والسياسة المالية هى

منهاج متكامل لادارة الطلب الكلى والتأثير على محددات العرض الكلى من خلال النفقات العامة والايرادات العامة لتوفير مزيج مناسب من السلع العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم النمو فى اطار من الاستقرار الاقتصادى وتشارك الموازنة العامة ممثلة فى السياسة المالية فى رفع الكفاءة فى استخدام الموارد من خلال خلق مناخ مستقر اقتصاديا وسياسيا وتقرير العلاج المناسب عندما تكون الآثار الخارجية سبباً لسوء استخدام الموارد وتحقيق مستوى مناسب للسلع العامة وتبنى نظام ضريبى كفء ودعم التطزور التقنى والتكنولوجى وتوفير مستوى من المنافسة العادلة فى المجتمع

١- اثر الموازنة المتوازنة

يقصد بتوازن الموازنة العامة ان تتساوى الايرادات العامة مع النفقات العامة اى يكون الدين العام يساوى صفر ،وهذا المبدأ هو ما بنى عليه الفكر التقليدى نظريته والتى تقول ان الموازنة العامة حيادية اى انها لا تؤثر على الدخل القومى .

إلا ان كينز اكد على انه من الممكن ان يكون للموازنة المتوازنة اثر ايجابى على الدخل القومى ، اى ان هناك احتمالين للموازنة المتوازنة وهما

أ- موازنة متوازنة لا تؤثر على الدخل القومى

تظهر هذه الحالة كما يؤكد التقليدين حينما تتساوى التغير فى النفقات التحويلية (∆ ح ت) مع التغير فى الاقتطاع الضريبى (∆ ض) وهنا يكون

محاضرات في المالية العامة Lectures on public finance
م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

الاثر الايجابى للنفقات التحويلية متساوى مع الاثر السلبى للضرائب

مما يجعل الاثر النهائى على الدخل يساوى صفر

$$\Delta ى = \Delta ح ت \times \frac{س}{1- س} - \Delta ض \times \frac{س}{1 - س}$$

فاذا كانت $\Delta ح ت = \Delta ض$ فان الاثر النهائى على الدخل يكون يساوى صفر

ب- موازنة متوازنة تؤثر على الدخل القومى

تظهر هذه الحالة كما يؤكد كينز حينما تكون النفقات حقيقية فهنا نجد ان التغير فى النفقات الحقيقية (ن ح) يولد اثر ايجابى اكبر من الاثر السلبى للنفقات للاقتطاع الضريبى مما يجعل الاثر النهائى للموازنة العامة ايجابى على الدخل القومى

$$\Delta ى = \Delta ن ح \times \frac{1}{1- س} - \Delta ض \times \frac{س}{1 - س}$$

فنجد انه فى حالة موازنة عامة متوازنة يكون مثلاً النفقات تساوى مثلاً ١٠٠ جنية والضرائب تعادل ١٠٠ فقط فى ظل ميل حدى للانفاق يعادل ٠.٩ فان الاثر على الموازنة يكون يعادل زيادة ١٠٠ فى الدخل

الاثر الايجابى للنفقات = ١٠٠ + ٩٠ + ٨١ + ٠٠٠٠٠٠ = ١٠٠٠

الاثر السلبى للضرائب =- (٩٠ + ٨١ + ٧٢.٩ + ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ =

٩٠٠ ويتوقف هنا الاثر النهائى فى زيادة الدخل القومى على الفئة التى تقتطع منها الضرائب والفئة التى تذهب اليها الانفاق العام فنجد انه - كلما كانت الضرائب تقتطع من اصحاب الدخول العليا ذات الميل الحدى للاستهلاك المنخفض وتذهب الى اصحاب الدخول المنخفضة ذات الميل الحدى المرتفع للدخل فان الاثر الايجابى لزيادة الدخل سوف يزداد نتيجة ارتفاع مضاعف الانفاق الحكومى وانخفاض مضاعف الضرائب

م.م. زياد مطلب مخلف Teacher.Assistant. Ziad Mutlab Mikhlif
جامعة الانبار Anbar University
كلية القانون والعلوم السياسية College of Law and Political Science
ziadmtlb115@uoanbar.edu.iq

لذلك يجب على الدولة ان تعمل على اعادة توزيع الدخل وفرض الضريبة بصورة تصاعدية وتوزيع الانفاق العام بصورة تنازليه على الفقراء

٢- اثر عجز الموازنة العامة على الدخل

اذ كانت الموازنة المتوازنة كما شرحنا تؤثر اثر ايجابى على الدخل فان عجز الموازنة العامة سوف يكون له اثر ايجابى اكبر على الدخل من خلال زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة فنجد انه فى حاله موازنة عامة تعانى من عجز يعادل ١٠٠ جنية مثلاً اى ان النفقات تساوى مثلاً ١١٠ جنية والضرائب تعادل ١٠٠ فقط فان الاثر على الموازنة يكون

الاثـــر الايجـــابى للنفقـــات = ١١٠ + ٩٩ + ٨٩.١ + ٠٠٠٠٠٠ = ١١٠٠

الاثر السلبى للضرائب = ٩٠ + ٨١ + ٧٢.٩ + ٠٠٠٠٠٠٠٠٠ = ٩٠٠

اى ان الاثر الايجابى يعادل ٢٠٠ جنية وهو اكبر من الاثر فى حالة توازن الموازنة والذى كان يعادل ١٠٠

٣- اثر فائض الموازنة على الدخل

يولد فائض الموازنة العامة اثار انكماشية على الدخل القومى فالمقصود بفائض الموازنة هو ان تزيد الايرادات العامة عن النفات العامة ، وهنا نجد ان النتيجة سوف تكون سلبية على الدخل القومى لان زيادة الضرائب عن الانفاق العام سوف تؤدى الى انخفاض الدخل ومن ثم انخفاض الطلب الكلى .

الخلاصة

ومن الشرح السابق نجد ان الموازنة العامة تعتبر اداة رئيسية تؤثر على الاقتصاد القومى فهى تتحكم فى الطلب الطلى وتتحكم فى العرض الكلى ومن ثم فهى تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادى ومعدل النمو وعلى مدى الاستقرار ويجب ان يحدث تنسيق بين السياسة الملية والنقدية كما اكد كينز حتى يحدث استقرار اقتصادى